

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 25-28/5/2015

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2015/6-E/1
17 April 2015
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيد أنطوان أنطون

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

بريد إلكتروني: antoine.antoun@noos.fr

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2015/6-E/1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

مارس/أذار 2015

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج أن تتقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها⁽¹⁾ المعتمدة في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2011. ويقدم هذا التقرير موجزا لأبرز أنشطة اللجنة وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2014 إلى 31 مارس/آذار 2015. ويصادف التاريخ الأخير إنجاز الحسابات المالية السنوية، وهي محور رئيسي من محاور تركيز اللجنة. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير مع المجلس.

أنطوان أنطون

رئيس اللجنة

مارس/آذار 2015

⁽¹⁾ اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج: WFP Audit Committee Terms of Reference.

المقدمة وسير عمل لجنة مراجعة الحسابات

الاختصاصات

1- اعتمد المجلس التنفيذي اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في دورته العادية الثانية في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. واستكملت اللجنة تلك الاختصاصات بنظام داخلي يعطي المزيد من التوجيهات حول أنشطتها، وهو مدرج في الملحق الأول من هذه الوثيقة.

2- وتشمل مسؤوليات اللجنة إبداء المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي في المسائل التالية:

- ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
- ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
- ◀ الكشوف المالية؛
- ◀ المحاسبة؛
- ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
- ◀ القيم والأخلاق؛
- ◀ الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

وقد أعدت اللجنة هذا التقرير وفقاً لذلك الترتيب.

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

3- ترد قائمة بأعضاء اللجنة الحاليين في الملحق الثاني. ويراعي هذا التكوين التوازنات المناسبة من حيث نوع الجنس والإقليم، وفق ما حدده المجلس. ويعمل المجلس حالياً على اختيار ثلاثة أعضاء جدد لملء شواغر مقبلة في اللجنة نتيجة انتهاء فترة تعيينات الأعضاء. وضماناً للانتقال السلس، انتخبت اللجنة أحد الأعضاء الذين ستستمر فترة ولايتهم نائباً للرئيس.

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

4- تجتمع اللجنة ثلاث مرات في السنة على الأقل، لمدة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام وذلك في المقر الرئيسي للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، قد يُطلب إلى اللجنة، أو بعض أعضائها، المساعدة في تأدية مهمة معينة. وتكتسي الجلسات التنفيذية - المقصورة على أعضاء اللجنة وحدهم - والتي تعقد مع المدير التنفيذي للبرنامج عادة في اليومين الأول الأخير من كل اجتماع، أهمية خاصة. وترتكز هذه الاجتماعات على المسائل الاستراتيجية وتزود اللجنة بالمعلومات حول أولويات البرنامج واحتياجاته. كما تتيح هذه الاجتماعات للجنة أن تطلع المدير التنفيذي على ما لديها من شواغل وأن تعرض عليه الموضوعات التي تقتضي أن يوليها اهتماماً عاجلاً.

5- ومنذ عام 2009، تجتمع اللجنة مع مكتب المجلس التنفيذي أثناء اجتماعاته. ولهذه الممارسة قيمة كبرى لدى اللجنة وهي ترى في هذه الاجتماعات حلقة وصل أساسية مع المجلس.

6- ويشارك في اجتماعات اللجنة عادة المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي والمديرون التنفيذيون المساعدون المعنيون والمفتش العام وموظفهم.

7- ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2014 إلى 31 مارس/آذار 2015. وهو يتضمن عرضاً عاماً لعمل اللجنة ويسلط الأضواء على المسائل التي تتطلب اهتماماً من المجلس ومن المدير التنفيذي. وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال تلك الفترة، في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2014 وفي مارس/آذار 2015. وقد عقد اجتماعان هاتفيان مع المفتش العام وإدارة البرنامج حول مسائل تتطلب اهتمام اللجنة في الفترات الممتدة بين اجتماعاتها الرسمية. وإضافة لذلك، تحدثت رئيس اللجنة مراراً مع المفتش العام ومع الأمانة حول خطط اللجنة. كما تحدثت رئيس اللجنة مع مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة المالية لديها حول عمليات اللجنة.

8- ويسرّ اللجنة أن تلاحظ إنجاز زيارة ميدانية قامت بها في عام 2014. ويعتقد أعضاء اللجنة أن لهذه الزيارات أهمية بالغة بالنسبة لفهمهم للبرنامج، وهي تُخطط بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي والمديرين القطريين، وتغطي نفقاتها من ميزانية اللجنة.

9- وقد قام عضو اللجنة السيد James A. Rose بزيارة إلى هايتي في أبريل/نيسان 2014. وتضمنت الزيارة مناقشات مع ستة من موظفي المكتب القطري، وزيارة لملاحظة المشروعات مع نائب المدير القطري شملت مستودعات السلع والمدارس، حيث تفتقد برامج التغذية التي يقدمها البرنامج، ومشروعات تتبع المحاصيل الغذائية لإعادة تأهيل السفوح الجبلية. كما لاحظ السيد Rose تتبع البرنامج للسلع من المرفأ إلى المستفيد. وعرض موظفو المكتب القطري النظم المستخدمة في الإدارة والرصد ونفقات البرامج والإبلاغ. وشارك الموظفون المحليون - ولدى عدة منهم أكثر من عشر سنوات من خبرة العمل مع البرنامج - في وضع الأهداف وفي تنفيذ البرامج.

10- وخلال الزيارة اكتسب أعضاء اللجنة ما يلي:

- ◀ فهم أفضل لعملية تتبع السلع ومصروفات أعداد التلاميذ اللذين يتلقون الوجبات اليومية؛
- ◀ المزيد من التقدير للدور القيادي الذي يمارسه الموظفون الوطنيون وأثره على عمليات المكتب القطري؛
- ◀ رؤية قريبة لتعدد نظم البرنامج المتعددة المستخدمة في إدارة التتبع وبرمجته، بما في ذلك تنوع هذه النظم - من النظم المؤسسية السحابية لتخطيط الموارد إلى جداول البيانات والورق - وعدم وجود خيارات للتتبع فيما يتعلق ببعض الطرائق الجديدة من قبيل المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول؛
- ◀ الملاحظة المباشرة للتحديات الإنمائية الطويلة الأجل فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأثارها على المساعدة الغذائية على الأجل الطويل؛
- ◀ تقدير أثر البرنامج على حياة المستفيدين اليومية.

11- ومن المقرر أن تقوم عضوة اللجنة السيدة Kholeka Mzondeki بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أبريل/نيسان 2015. وكجزء من التزام اللجنة بتخفيض التكاليف، فإن الزيارات الميدانية ستوكل كالعادة إلى أعضاء اللجنة المقيمين في المناطق المزمع زيارتها.

12- وتعرب اللجنة عن امتنانها للمدير التنفيذي وفريقه ولمكتب المجلس التنفيذي لما تلقته منهم من مساعدة في أداء مهامها. وتشهد لجان مراجعة الحسابات في مختلف أنحاء العالم تطوراً متواصلاً لمساعدة الإدارة والهيئات الرئاسية على التعامل مع الطبيعة العامة لعمليات الحوكمة والمخاطرة والامتثال والأخلاق والمسائل الرقابية التي تؤثر على أهداف المنظمات. وثمة شعور بأن المتطلبات الجديدة التي تفرض على لجان المراجعة هذه، والتي تتجاوز كثيراً نطاق فحص الكشوف المالية والرقابة على وظيفة المراجعة الداخلية، تكاد تجعل من مصطلح "لجنة مراجعة الحسابات" اسماً على غير

مُسَمًى، إذ يزداد النظر إلى هذه اللجان بصفتها أداة أساسية لدعم عمل المجالس الرئاسية وإسداء المشورة المستقلة للإدارة العليا عن نجاعة مختلف مبادرات السياسات والاستراتيجيات والامتثال وفعاليتها من حيث التكاليف.

المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات

- 13- اتخذ المفتش العام، بعد توليه منصبه في أبريل/نيسان 2013، عدة مبادرات تهدف إلى تقديم مزيد من القيمة للبرنامج وإلى جعل مكتبه شريك أعمال ومستشاراً مفيداً لإدارة البرنامج. وترحب لجنة مراجعة الحسابات بتركيز المفتش العام على الضمانات المتعلقة بالمخاطر البالغة الأهمية لسير الأعمال وازيادة المشورة المرنة المتعلقة بالضمان.
- 14- وترحب اللجنة، على وجه الخصوص، بما تم في عام 2014 من اعتماد تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وأقل طولاً وأشد تركيزاً على المخاطر، وهو ما جعلها تحوز على تقدير إيجابي لدى الإدارة والشركاء. وتلاحظ اللجنة أنه في حين أن الكشف عن تقارير المفتش العام أدى إلى بعض الاهتمام في وسائل الإعلام، فإنه لا يبدو أنه خلف أية آثار سلبية.
- 15- وتلاحظ اللجنة بارتياح استمرار ارتفاع معدل قبول الإدارة بتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وكذلك أعمال متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر المرتفعة.
- 16- وقد سرّ أعضاء اللجنة أن يحيطوا علماً بتعيين نائبين في مكتب المفتش العام يتمتعان بالخبرة – أحدهما لشؤون المراجعة والآخر للتحقيقات. ومن شأن هذا التوظيف القوي أن يعزز البيئة العامة للحوكمة والمخاطر والرقابة في البرنامج.
- 17- وتدعم اللجنة جهود المفتش العام الرامية إلى تعزيز وظيفة التحقيق. وقد أحاط أعضاء اللجنة علماً باعتماد سياسات جديدة في مجال التدليس والرقابة على البائعين ترمي إلى ضمان استمرار الاهتمام بمعالجة الأفعال غير السليمة في البرنامج ككل ولدى شركائه.
- 18- وأحاطت اللجنة علماً بتقارير الضمان الاستثنائية التي تزود الإدارة برؤى وتوجيهات في مجالات تهم عمليات البرنامج. وقد وُضع كثير من هذه التقارير بدعم شركة خارجية للمحاسبة، مما وفر للبرنامج دراية عالية القيمة في الاستشارات الإدارية. وتتسق التقارير مع الإدارة ولها قيمة عالية بالنسبة للجنة والمجلس.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- 19- ترحب لجنة مراجعة الحسابات بالجهود التي يبذلها البرنامج لمواصلة تعزيز برنامج إدارة المخاطر المؤسسية لديه. ويسعى أي برنامج فعال لإدارة المخاطر المؤسسية إلى تحديد وتقدير وتخفيف حدة جميع أشكال المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والمتعلقة بالامتثال، والتي يمكن أن تؤثر على أهداف البرنامج وأصوله وموظفيه. ويتمشى البرنامج تماماً مع منظمات القطاعين العام والخاص الأخرى التي وضعت لنفسها برامج لإدارة المخاطر المؤسسية. وفي حين أنه لا يوجد برنامج إداري يمكنه أن يلغي المخاطر بالكامل أو أن يمنع وقوع جميع الأحداث السلبية، فإن بناء آليات إدارة المخاطر المؤسسية سيؤدي إلى تحسين قدرة البرنامج على الصمود وترجيح نجاحه في بلوغ أهدافه.
- 20- وتلاحظ اللجنة العمل الذي قامت به الإدارة في أواخر عام 2014 وأوائل عام 2015 للاستفادة من الرؤى التي وفرها تقرير الضمان الاستثنائي الذي قدمه المفتش العام حول إطار إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج. وتستمر هذه الجهود في تحسين برنامج إدارة المخاطر المؤسسية بما يتمشى مع البرامج الموجودة في المنظمات الأخرى.

21- **بيان الرقابة الداخلية السنوي الرابع:** تلاحظ اللجنة أن عملية وضع البيان المتعلق بالضوابط الداخلية، بتوقيع المدير التنفيذي، وبدعم من الإدارة، تمثل ممارسة ممتازة تحدد الجو العام بخصوص الحوكمة والمخاطر والرقابة والامتثال والمساءلة في البرنامج ككل. وينبغي أن يشعر المجلس التنفيذي بالتشجيع لوجود هذه العملية. ولم تلاحظ اللجنة وجود أي شواغل جوهرية بشأن الضوابط الداخلية لدى المراجع الخارجي أو الداخلي للحسابات.

22- وتلاحظ اللجنة المناقشات بين الإدارة والمفتش العام حول آراء الضمان الإيجابية. فمن شأن هذه الآراء القادمة من المفتش العام أن توفر مستوى من الثقة في العمليات الخاضعة للاستعراض أعلى مما توفره آراء الضمان السلبية التي يجري تقديمها عادة. وتتطلب آراء الضمان الإيجابية مستوى أعلى من الرقابة على العمليات من جانب الإدارة واختبارات للتحقق يجريها مراجع الحسابات. وينظر المدير العام حالياً في شأن التوازنات اللازمة إذا كان من المحبذ الحصول على مستوى أعلى من الضمان لأغراض عملية أو مبادرة ما لدى البرنامج. وتسلم اللجنة بأن الأمر يعود للإدارة لاتخاذ القرار، مع مراعاة أوليات البرنامج.

23- **التركيز على إدارة المخاطر:** ناقشت اللجنة مع مكتب المفتش العام الاتجاه الذي انصب عليه التركيز في عمله في عام 2014 والعمل المخطط له في عام 2015 وهي موافقة على الاثنين. وقد تركزت المناقشات على ما يلي:

- ◀ مسائل النقد والقسائم، بما فيها العمليات والضوابط، والتدريب، والإجراءات، وتزايد الأهمية بالنسبة لميزانية البرنامج العامة للمساعدة الإنسانية؛
- ◀ إدارة الموارد البشرية، بما يشمل وضع قائمة لحالات الطوارئ ودعم الموظفين الموفدين إلى مقر العمل المتصفة بالمشقة؛
- ◀ البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهيكلتها، بما في ذلك عرض عام لتنظيمها وأنشطة تحديد المعايير وإدارة العمليات.

24- وتتوقع اللجنة أن تشمل المناقشات مع الإدارة في المستقبل النظر فيما يلي:

- ◀ متابعة استعراض عملية العدالة الداخلية الذي أجري عام 2014؛
- ◀ مواصلة استعراض عمليات وضوابط النقد والقسائم؛
- ◀ تعميق تقدير وفهم كفاءة وفعالية البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الرقابة على الخزانة والاستثمارات

25- تلقت لجنة مراجعة الحسابات معلومات عن أداء حافظة استثمارات البرنامج القصيرة الأجل ونسخة من التقرير السنوي لعام 2014 عن إدارة استثمارات البرنامج، ومعلومات وردت في تقرير الضمان الاستشاري عن عمليات الخزانة. وبعد مراعاة المبادئ التوجيهية والقيود المحددة المتعلقة بالاستثمارات وأوجه المخاطر المحيطة بها، تستطيع اللجنة أن تقول إنها تبدو مرضية.

26- وتلاحظ اللجنة أن البرنامج يستخدم خيارات مختلفة في تجارة السلع الأساسية والتغطية التحوطية المتصلة بها استناداً إلى ممارساته المحافظة في مجال إدارة المخاطر. وينبغي الاستمرار برصد الممارسات الحالية لضمان اتساقها مع سياسات البرنامج ومستوى تحمل المخاطر لديه. وينبغي إجراء تقييم دوري لاستراتيجيات بديلة لتجارة السلع الأساسية لتحديد مزاياها بالنسبة للبرنامج.

الكشوف المالية

27- بعد النظر في المعلومات التي قدمتها إدارة البرنامج للجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المعقود في مارس/أذار 2015 عن إعداد الكشوف المالية السنوية، والمعلومات التي قدمها المراجع الخارجي للحسابات عن المراجعة التي أجراها، أصبح بوسع اللجنة أن تقول إن مشروع الكشوف المالية ملائم لوضعه في صيغته النهائية من جانب إدارة البرنامج والمراجع الخارجي للحسابات. فاللجنة لم تُبلِّغ بأية مسائل إشكالية هامة.

المحاسبة

28- أكد المراجع الخارجي للحسابات للجنة مراجعة الحسابات أن الكشوف المالية أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنه لم يطرأ أي تغيير على تطبيق البرنامج لتلك المعايير، وأنه في عام 2014 لم تدخل حيز النفاذ أية معايير جديدة أو خطوط توجيهية للممارسة يوصى باتباعها.

29- وتلاحظ اللجنة بارتياح أن البرنامج يواصل متابعة تطوير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من خلال مشاركته في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بهذه المعايير.

المراجعة الخارجية للحسابات

30- هذه هي السنة الخامسة التي يضطلع فيها المراجع العام للهند بإجراء المراجعة الخارجية لحسابات البرنامج. وقد ناقشت لجنة مراجعة الحسابات المراجعة وتوصلت إلى رأي عن مصداقية حسابات البرنامج السنوية. واستناداً إلى المعلومات التي تم تقديمها، تتفق اللجنة مع مشروع رأي مراجع الخارجي للحسابات غير المشفوع بتحفظات.

31- وفي اجتماع اللجنة في مارس/أذار 2015، عرض المراجع الخارجي للحسابات شفوياً تقريرين خاصين كانا بصيغة مسودة، حول إدارة المستودعات وإدارة حالات الطوارئ المؤسسية. ولم تكشف المناقشة مع المراجع الخارجي للحسابات عن أية أمور تتطلب اهتماماً من جانب الإدارة أو المجلس.

32- وستنتهي في عام 2016 فترة عمل المراجع العام للهند كمراجع خارجي لحسابات البرنامج. ويعمل البرنامج حالياً على اختيار مراجع خارجي جديد للحسابات. وقد فوضت اللجنة السيد Rose بتمثيلها في عملية الاختيار.

33- وتكرر اللجنة تشديدها على أهمية الحصول على نسخة من التقارير الخاصة التي يعدها المراجع الخارجي للحسابات، حتى وإن كانت بصيغة مسودة، قبل الاجتماعات. ويتيح ذلك لأعضاء اللجنة التحضير للمناقشة مع المراجع الخارجي للحسابات. وتتلقى معظم لجان المراجعة نسخاً من خطط العمل والاستراتيجيات ومسودات التقارير ومسودات تعليقات الإدارة، من المراجع الخارجي للحسابات، بحيث يمكنها أن تسهم في العملية بما لديها من دراية. ولا تؤثر هذه الممارسة على استقلال المراجع الخارجي للحسابات في تحديد المحتوى النهائي لخطط عمله وتقاريره. وقد كان من دواعي سرور اللجنة أنها تلقت في اجتماعها في مارس/أذار من المراجع الخارجي للحسابات مسودة وثيقة تتعلق بالكشوف المالية، وهي وثيقة تسهل متابعتها وقد يسّرت استخدام وقت اللجنة بكفاءة.

القيم والأخلاق

- 34- لم تلاحظ لجنة مراجعة الحسابات أي شواغل في مضمون القيم والأخلاق في البرنامج. وخلال اجتماع اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، كان من دواعي سرور الأعضاء أن يلتقوا بمسئولة الأخلاقيات المعينة حديثاً والتي عرضت أفكارها حول خطة عمل مكتبها.
- 35- وعملاً بالمادة 17 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، وقع جميع أعضاء اللجنة في مارس/آذار 2015 الإعلان السنوي الخاص بالاستقلال وبيان المصالح المالية، وقدموه إلى رئيس المجلس.

الادعاءات بأنشطة غير سليمة

- 36- تدعم اللجنة النتائج التي خلص إليها استعراض عملية العدالة الداخلية، وهي تؤيد مفهوم مالكي العمليات الخاضعين للمساءلة، وهو مفهوم يجعل إجراءات العدالة الداخلية إجراءات تتسم بالموضوعية والسرعة والكفاءة. ووافقت اللجنة على التزام مكتب المفتش العام بالعمل على تحديد فترة ستة أشهر كموعد نهائي متوسط للتحقيقات، وهي ستواصل رصد تنفيذ آليات العدالة الداخلية.

التصورات والرؤى الإضافية

- 37- استعراض الإطار المالي، وطريقة تحديد معدل تكاليف الدعم المباشرة، وتحديد ميزانية دعم البرامج وإدارتها: لاحظت لجنة مراجعة الحسابات العرض العام الذي قدمته الإدارة عن تقديرها للترتيبات المالية، وستواصل رصد عروض الإدارة أمام المجلس.

الملحق الأول

لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

النظام الداخلي

السند: المادة 27 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

27- يجوز للجنة، رهنا بهذه الاختصاصات، وضع نظامها الداخلي لمساعدة أعضائها على تنفيذ مسؤولياتهم. ويقدم النظام الداخلي للجنة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لأغراض الإحاطة.

الإجراء 1: وضع النظام الداخلي واستعراضه والتشاور بشأنه.

1-1 تحدد لجنة مراجعة الحسابات مدى ضرورة النظام الداخلي، وتضع مسودته، وتعرض موادها على المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي للمشورة.

2-1 يتعين الإبقاء على مواد النظام الداخلي في أدنى مستوى ممكن.

3-1 تنظر المشاورات في الاستفسارات المتعلقة بمواءمة مواد النظام مع اختصاصات اللجنة، وكذلك المتعلقة بسبل تمكين النظام الداخلي من الدفع قديماً، بكل كفاءة وفعالية، بمهمة البرنامج وبدور لجنة مراجعة الحسابات لتعزيز عمليات الحوكمة والمخاطر والضوابط والامتثال في البرنامج. وكما لوحظ في اختصاصات اللجنة، فإن ذلك يشمل "ضمان فعالية نظم الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومهام مراجعة الحسابات والرقابة، وعمليات الحوكمة". وفيما عدا الظروف الاستثنائية، تحدد فترة المشاورات بشهر واحد على الأقل.

4-1 يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تعتمد النظام الداخلي رسمياً بعد فترة المشاورات – مع أية تعديلات ملائمة – وذلك في الاجتماع التالي المقرر بصورة اعتيادية.

5-1 تقوم أمانة لجنة مراجعة الحسابات سنوياً بإدراج بند في جدول أعمال اللجنة عن استعراض جميع مواد النظام الداخلي – بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة – لضمان استمرار صلاحيتها ومواءمتها مع احتياجات البرنامج واللجنة.

الإجراء 2: تعيين رئيس اللجنة

1-2 عملاً على ضمان استقلال لجنة مراجعة الحسابات، تعمل اللجنة على أن تتوفر لديها قيادة مستمرة يمكنها تنظيم أعمالها والتحدث باسمها. ويدرك أعضاء اللجنة أن استقلال اللجنة وقدرتها على العمل يتضرران في حال عدم وجود رئيس لها.

2-2 يتم اختيار الرئيس وفقاً للمادة 23 من اختصاصات اللجنة.

3-2 في حال غياب دور رئيس اللجنة في الفترات بين اجتماعاتها بسبب الاستقالة أو انتهاء فترة العضو المعني، يتولى نائب الرئيس دور الرئيس إلى أن تنعقد اللجنة وتختار رئيساً جديداً لها.

4-2 في حال عدم توفر الرئيس لحضور اجتماع مطلوب مع الإدارة أو مع مكتب المجلس التنفيذي أو لحضور مناسبة رسمية أخرى، يعين الرئيس، بالتشاور مع الأعضاء، أحد أعضاء اللجنة الآخرين لتمثيل اللجنة بنفس أسلوب الرئيس وصفته.

الإجراء 3: ملاحظة عمليات البرنامج

1-3 تعتقد لجنة مراجعة الحسابات اعتقاداً ثابتاً بأن قدرة أعضاء اللجنة على تحسين دورهم تقتضي قيامهم بملاحظة عمليات البرنامج خارج إطار الاجتماعات الرسمية التي تعدها اللجنة وفقاً للسلطة التي تمنحها المادة 4 من اختصاصاتها.

4- تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بكل السلطة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، بما في ذلك الوصول إلى معلومات البرنامج وسجلاته ومرافقه وموظفيه.

2-3 تتمثل الغاية من ملاحظة العمليات في الدفع قداماً بتعليقات اللجنة واستنتاجاتها فيما يتعلق بعمليات الحوكمة والمخاطرة والمراقبة والامتثال في البرنامج.

3-3 يمكن لطريقة الملاحظة أن تشمل زيارات موقعية إلى مكاتب البرنامج الإقليمية أو القطرية أو إلى مكاتب أو عمليات شركائه، أو المشاركة في اجتماعات موظفي البرنامج والحضور في جلسات التشاور، أو مرافقة موظفي المراجعة الداخلية للحسابات أثناء مهامهم، أو غير ذلك من مناسبات أو أنشطة للدفع قداماً بالهدف من الملاحظة.

4-3 تشمل الاعتبارات المتعلقة بتحديد مدى ملاءمة الملاحظة ما يلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الأثر على عمليات البرنامج، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على دعم أعضاء اللجنة في الميدان أو في مكان الاجتماع، وأثر أعضاء اللجنة المحتمل على الحوار العادي المفتوح بين الموظفين، والقدرة على تنسيق المسائل اللوجستية والنقل،
- سلامة أعضاء اللجنة وأمنهم،
- الاحتياجات والتقييدات والتلقيحات، فيما يتعلق بالرعاية الصحية،
- المتطلبات اللغوية،
- تحديد الجهة القيادية التابعة للبرنامج أو لشريك له والتي ستستضيف عملية الملاحظة، وإجراء التشاور معها،
- التكلفة الكلية لجهود الملاحظة بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة والدعم،
- الصفة التمثيلية الجغرافية والتشغيلية للموقع الذي ستجري زيارته بالنسبة لعمليات البرنامج الكلية،
- برامج البرنامج ومبادراته الجديدة،
- مجالات التركيز المحددة لاهتمامات أعضاء اللجنة، من قبيل نظم التكنولوجيا، والموارد البشرية، والمشتريات، واللوجستيات، وعمليات الشركاء، وغير ذلك،
- عمليات المراجعة أو التقييمات أو غير ذلك من أنشطة مراقبة المكتب أو البرنامج، مما أجري مؤخراً أو يجري حالياً،

- الرؤى المتوقعة التي ستترشد بها توصيات لجنة مراجعة الحسابات وتقريرها السنوي،
- عدد بعثات الملاحظة وتوقيتها خلال السنة التقويمية.

5-3 تتطلب عمليات الملاحظة موافقة المدير التنفيذي أو من يعينه أو مكتب المجلس التنفيذي.

6-3 يتطلب تحديد عمليات الملاحظة وجدولها الزمني التشاور مع المدير التنفيذي أو من يعينه.

7-3 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يتضمن جدول أعمال اللجنة، في أعقاب أية بعثة للملاحظة، مناقشة للملاحظة. وتناقش اللجنة الرؤى التي تم تحديدها خلال الملاحظة وكذلك الدروس المستفادة فيما يتعلق بكفاءة بعثة الملاحظة وفعاليتها. وتستخدم هذه الرؤى في الأغراض التالية:

- طرح بنود إضافية على جدول أعمال اللجنة، وكذلك توصياتها وتقريرها السنوي،

- الاسترشاد بها فيما يتعلق بطبيعة عمليات الملاحظة في المستقبل، وتوقيتها وكفاءتها وفعاليتها.

8-3 تذكر لجنة مراجعة الحسابات الملاحم الرئيسية لجميع عمليات الملاحظة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي.

الإجراء 4: إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

1-4 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يُطلب من جميع أعضاء اللجنة سنوياً بأن يعلنوا بصورة خطية استقلالهم وأن يرفقوا ذلك ببيان عن مصالحهم المالية، وأن يسلموا بمتطلبات السرية، عملاً بالمواد التالية من اختصاصات اللجنة:

14-لما كان دور اللجنة هو تقديم المشورة الموضوعية، فإن الأعضاء يبقون مستقلين عن أمانة البرنامج، والمجلس التنفيذي، ويكونون بمعزل عن أي تضارب حقيقي أو ظاهر في المصالح.

17-يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعاً لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.

31-تبقى جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تعرض على اللجنة أو تحصل عليها سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويقر أعضاء اللجنة بهذا الالتزام كتابة وقت تعيينهم.

2-4 تحدد طريقة الاعتراف وشكله بالذيل ألف المرفق بنظام اللجنة الداخلي، وتجمعه أمانة اللجنة وتقدمه إلى رئيس المجلس التنفيذي، مع تقديم نسخة عنه إلى نائب المدير التنفيذي/ المدير التنفيذي المساعد للعلاقات العامة.

الملحق الثاني

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- ◀ السيد أنطوان أنطون: من مواطني فرنسا ولبنان. وتمتد فترة ولايته من 7 يوليو/تموز 2012 إلى 6 يوليو/تموز 2015.
- ◀ السيدة Elvira Edith Lazzati: من مواطني الأرجنتين. وتمتد فترة ولايتها من 9 يونيو/حزيران 2012 إلى 8 يونيو/حزيران 2015.
- ◀ السيدة Kholeka Mzondeki: من مواطني جنوب أفريقيا. وتمتد فترة ولايتها من 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
- ◀ السيدة Irena Petruškevičienė: من مواطني ليتوانيا. وتمتد فترة ولايتها من 30 يوليو/تموز 2014 إلى 29 يوليو/تموز 2017.
- ◀ السيد James A. Rose: من مواطني الولايات المتحدة. وتمتد فترة ولايته من 30 يوليو/تموز 2014 إلى 29 يوليو/تموز 2017.

الملحق الثالث

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات أبريل/نيسان 2014 – مارس/آذار 2015			
مارس/آذار 2015	نوفمبر/تشرين الثاني 2014	يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2014	
√	√	√	جلسة تنفيذية مع مكتب المجلس التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
	√	√	العمليات
			مسائل التقييم
√			لجنة الاستثمار
مسائل الرقابة:			
√	√	√	– المراجعة الخارجية
√	√	√	– المراجعة الداخلية
√			الكشوف المالية
√			المحاسبة
√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
		√	مسائل الموارد البشرية
	√	√	الضوابط الداخلية
	√		المسائل الأخلاقية
	√		المسائل القانونية
			الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	مسائل المالية والميزانية